بالعربي

سميرة رجب

تخطيط المدن سمة حضاية - ٢

بالرغم من أننا يمكن ان نقول الكثير حول فقدان جميع مدن البحرين لأي طابع معين، سواء تراثي او حداثي يمكن ان يعطي البحرين تمييزاً ظاهراً، كأي دولة اخرى في العالم، وذلك بسبب وجود كل الانماط السكنية العالمية في كل مناطق البحرين بدون اي رصد للذوق العام او للمستلزمات الضرورية للبيئة والمناخ، إلا أننا سوف نتغاضى عن ذلك للحديث عن المشاكل الأكثر تأثيراً على الحياة المعيشية للبحرينيين. ونأخذ مثالاً على ذلك مشاكل تخطيط مدينة المنامة، العاصمة، حيث ان التخطيط البائس لهذه المدينة حرمها من وجود حي سكني واحد لا تتخلله المحلات التجارية او السياحية او الخدمية، بل لا توجد منطقة في العاصمة لا يحتمل ان تتحول سوقاً في اي وقت وبذلك اختلطت الاحياء السكنية بالاسواق التجارية في تداخل مزعج ومعيق للحركة والنشاط اليومي الطبيعي للإنسان او للتجارة. بالاضافة لذلك، لا يمكن ان نجد في جميع مناطق المنامة حيا سكنياً واحداً يمكن ان يدعى حيا راقيا، اي يأخذ طابع الحي السكني ذو المعايير السكنية البحتة بالمنازل والحدائق والطرقات المظللة بالاشجار والشوارع الواسعة والمريحة، والارصفة المبلطة، علماً بأن أغلب عواصم العالم المتحضر يتميز بهذه الاحياء والتي يشار إليها سياحياً واقتصاديا والتي في بعضها تتحول الى مزارات سياحية عندما يسكنها المشاهير، اضافة الى اعطائها سمة تاريخية لا يمكن تغييرها بسهولة، حيث هناك خصائص معينة لبعض الاحياء السكنية الراقية لا يمكن ان يتم تجاوزها او التلاعب بها، ضمن اي ظرف من الظروف.

بجانب تلك السلبيات، هناك تلك الظاهرة المزعجة لكل ساكني المنازل في البحرين، حيث اصبح المواطن لا يضمن ان يبني له منزلاً في اية منطقة سكنية من مناطق البحرين، دون ان يتم تغيير معالم هذه المنطقة والترخيص لبناء عمارات سكنية متعددة الادوار لصيقة بجدران منزله الصغير، مما يكشف اعماق ذلك المنزل والحياة اليومية لساكنيه امام قاطني تلك العمارات.

ويا ترى من هي الجهة التي تخطط لبناء المدن والأحياء في البحرين، وكيف يتم وضع القوانين الخاصة بها، وكيف يتم محاسبة التجاوزات المستمرة لهذه القوانين.

sameera@binrajab.com